منظمة الأغذية والزراعة
في ميدان العمل 2010-2009

www.fao.org

إنتاج ما يكفي
لإطعام تسعة مليارات نسمة

3/2

إنتاج ما يكفي

لإطعام تسعة مليارات نسمة

سيتعين زيادة إنتاج الأغذية بنسبة 70 في المائة كي تكفي لإطعام سكان العالم الذين سيصل عددهم بحلول 2050 تسعة مليارات. ما يعني ضرورة إنتاج مليار طن *إضافي* من الحبوب و200 مليون طن من اللحوم سنوياً حتى 2050. ولكي نتمكن من تكثيف الانتاج بهذا القدر الهائل على كوكب الأرض ذي الموارد المحدودة سيتعين بذل جهود كبيرة لإيجاد طرق جديدة، مكثفة وأفضل لإنتاج غذائنا. لذا يجب أن نفكر ملياً في الطريق الذي يتعين أن نسلكه في المستقبل وأن نقدم الدعم اللازم لما يتوجب عمله.

إن اتجاهات إنتاج الأغذية مثيرة للقلق. كما أن معدل النمو العالمي في غلال محاصيل الحبوب الرئيسية في انخفاض مستمر. فقد هبط معدل النمو في غلال الحبوب العالمية من 3.2 في المائة في السنة خلال ستينات القرن الماضي الى 1.5 في المائة في العام 2000. ويكمن التحدي الكبير في عكس مسار هذا الهبوط الذي يعني في حال استمراره عدم القدرة على تلبية الاحتياجات من هذه المحاصيل.

دعونا نبدأ بمؤشر أساسي يبين بصورة علمية ما يمكن أن نزرعه في أي قطعة من الأرض – وهو ما يطلق عليه تفاوت المردود. وهو يعني الفرق أو الفجوة بين غلة المحصول التي يمكن حصادها في محطة تجارب محلية تستخدم أفضل المدخلات والأساليب وبين الغلة التي يحصل عليها المزارعون الذين يكدحون في ظل ظروف قاسية في المزارع المجاورة. لاشك أن التفاوت كبير خصوصاً في البلدان النامية نتيجة للمشاكل المختلفة التي يبتلى بها المزارعون. فهم يفتقرون في أحيان كثيرة الى الحوافز الاقتصادية الكافية لإدخال البذور أو الأساليب الزراعية التي من شأنها تحسين الغلة، ولا يقدرون على الحصول على المعلومات والخدمات الارشادية والمهارات الفنية. كما يخلق عدم كفاية البنية الأساسية وضعف المؤسسات وعدم ملاءمة السياسات الزراعية عراقيل ضخمة تحول دون إدخال التكنولوجيات المتطورة على مستوى المزرعة.

كذلك تعدّ الزراعة المكثفة عملاً مكلفاً- وتزداد تكلفته بصورة متصاعدة. فالموارد الطبيعية تزداد ندرةً، ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الموارد غير المتجددة كالوقود الصخري والأسمدة التي تحتوي على النتروجين والفسفور خلال العقود القادمة. وهكذا فانه سيكون على المزارعين أن يقتصدوا في النفقات في ذات الوقت الذي يتعين عليهم فيه تعظيم غلال محاصيلهم لمجرد البقاء في مجال الأعمال، ناهيك عن إطعام تسعة ملايين إنسان.

”...سيتعين بذل جهود كبيرة لإيجاد طرق
جديدة، مكثفة وأفضل لإنتاج غذائنا.“

”المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة ... يمثلون...
غالبية السكان ناقصي التغذية في العالم.
و لن نتمكن من زيادة انتاج الأغذية بصورة
مستدامة من دونهم.“

ولكن أحد سبل الاقتصاد في النفقات هو الزراعة المحافظة على الموارد التي يجري فيها حرث الأرض بأقل قدر ممكن ثم وضع القش أو مادة عضوية أخرى فوق التربة من اجل حفظ الرطوبة، ما يقلل الحاجة للري. حيث تخفض الزراعة المحافظة على الموارد احتياجات المحاصيل من الماء بنسبة 30 في المائة، وتقلل تأثير درجات الحرارة المرتفعة، وتخفض احتياجات الزراعة من الطاقة بنسبة 70 في المائة، بل وتساعد كذلك في حبس 200 كغم من الكربون للهكتار في السنة. وهكذا فان هذا النوع من الزراعة يساعد المحاصيل في التكيف مع تغير المناخ ويساهم في التخفيف من آثار تغير المناخ. ويجري تطبيق الزراعة المحافظة على الموارد حالياً في نحو 10 في المائة من الأراضي المخصصة لزراعة المحاصيل في العالم، بوجه خاص في أمريكا اللاتينية.

كما أن الإدارة المتكاملة للآفات تجمع بين استخدام الأصناف المقاومة للآفات والمكافحة البيولوجية للآفات والعمليات الثقافية وبين الاستخدام الحكيم للمبيدات من أجل زيادة الانتاج وخفض التكاليف والحد من تلوث المياه والتربة. غير أن بعض المزارعين يقومون برش محاصيلهم دورياً بغض النظر عما اذا كان المحصول مهدد بالفعل من جانب الآفات أم لا. ومن ثم فان تعديل استخدام المبيدات وفقاً للحاجة الفعلية أمر جيد للبيئة ولصحة الانسان، كما أنه يوفر أموالاً للمزارع.

ويحقق الري بدوره فوائد كثيرة وعظيمة. حيث تشير تقديرات الخبراء الى ان الزراعة المروية في البلدان النامية تنتج نحو 47 في المائة من إجمالي انتاج المحاصيل وزهاء 60 في المائة من مجموع انتاج الحبوب، وذلك بالرغم من أن هذه الزراعة لا تشكل سوى 20 في المائة من مجموع الأراضي الزراعية. لكن إطعام تسعة مليارات شخص يتطلب توسيع رقعة الأراضي المروية جنباً الى جنب مع التوسع في استخدام عمليات الإدارة التي تقود الى تحسين كفاءة استخدام المياه، ومنها على سبيل المثال أساليب "حصد" المياه وصيانة رطوبة التربة.

وقد أثارت أساليب تربية النباتات، وبوجه خاص التكنولوجيا الحيوية الحديثة، نقاشات عامة في العقد الأخير. ولكن على الرغم من ذلك، ومن ناحية فنية بحتة، فان لدى التكنولوجيا الحيوية الحديثة ذات الصلة الإمكانات الكافية لتسريع تطوير محاصيل محسّنة يمكن ان تؤدي الى زيادة الغلال وتحسين جودة المحاصيل/ الأغذية و/أو تخفيض فقد المحاصيل.

كذلك مازالت البحوث والتنمية الزراعية في البلدان ذات الدخل المنخفض هي الاستثمار الأكثر إنتاجاً في دعم القطاع الزراعي، تليها الاستثمارات في قطاعات التعليم والبنية الأساسية والإقراض لشراء المدخلات. كما تتسم الاستثمارات في البحوث والتنمية بميزة ارتفاع معدلات العوائد والفوائد طويلة المدى.

ويعزى 50 في المائة من الزيادات التي تحققت بين 1965 و 2000 في الغلال المحصولية العالمية الى عمليات ادارة المحاصيل بصورة أفضل، بينما يعزى 50 في المائة الأخرى الى تطور بحوث الوراثة النباتية. وفي مقدور صيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها بصورة مستدامة أن تساعد في تطوير أصناف أفضل غلالاً وجودة، وأكثر كفاءة في استخدام المغذيات والمياه، وأكثر تحملاً للآفات وأنواع الإجهاد الأخرى كالجفاف والحرارة.

كل هذا قد يبدو مباشراً وصريحاً، إن لم يكن مثبطاً للهمم. الا أن الأمر ليس كذلك. ثمة أخطار عند كل منعطف!

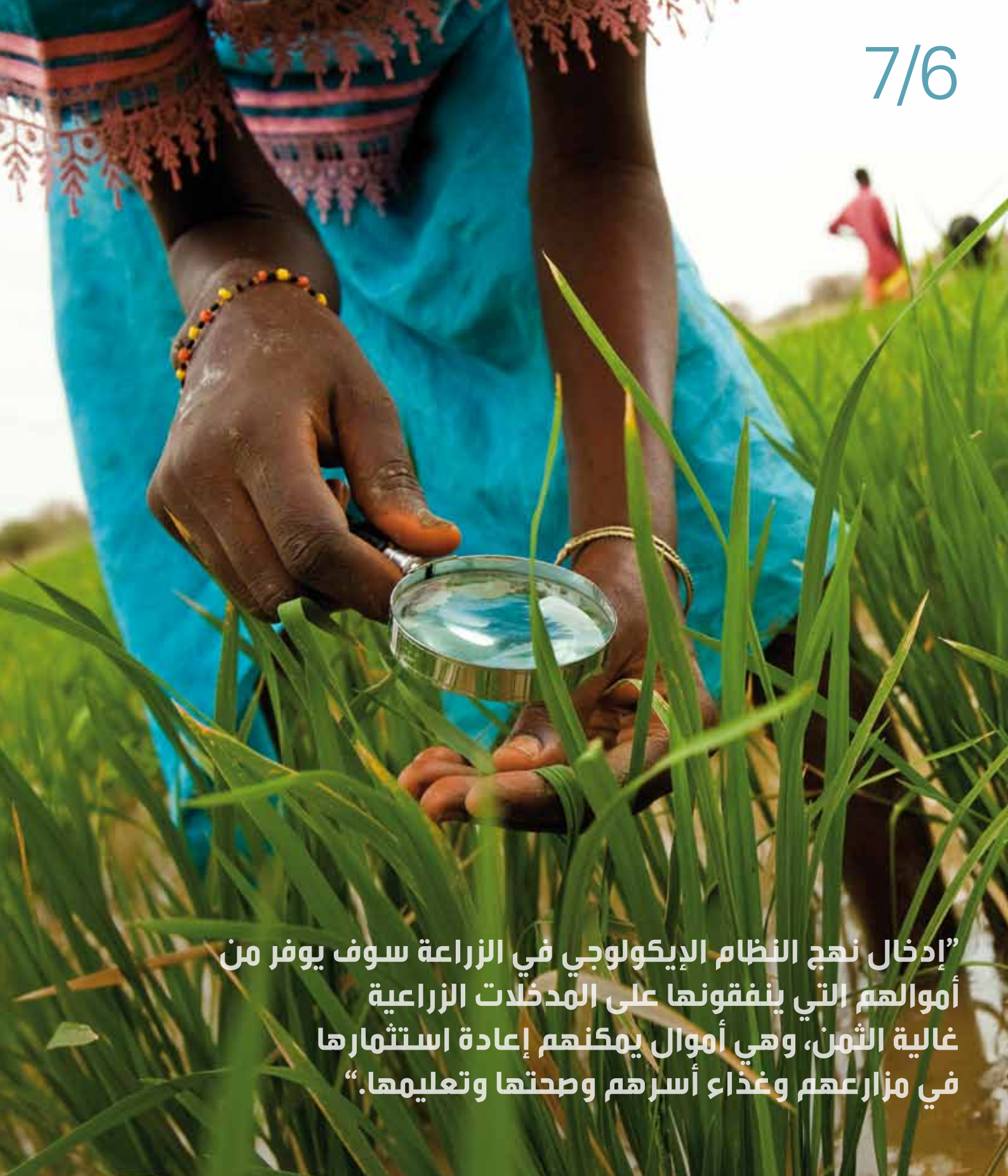

”إدخال نهج النظام الإيكولوجي في الزراعة سوف يوفر من
أموالهم التي ينفقونها على المدخلات الزراعية
غالية الثمن، وهي أموال يمكنهم إعادة استثمارها
في مزارعهم وغذاء أسرهم وصحتها وتعليمها.“

حيث دفعت المحاولات السابقة لتكثيف الزراعة بصورة منضبطة كالثورة الخضراء في ستينات وسبعينات القرن الماضي الثمن غالياً على الرغم من أنها ضاعفت انتاج الأغذية دون توسع كبير في مساحة الأراضي الزراعية. فقد ثبت لدينا الآن أن الزيادة المذهلة في غلال محاصيل الأغذية التي جرى تحقيقها من خلال زيادة استخدام الأسمدة والأصناف عالية الغلة والمبيدات في بعض الحالات قد تمت على حساب البيئة أو بطرقٍ غير مستدامة.

الزراعة المستدامة في الأساس تعني استخدام النوع الصحيح من السياسات والنوع الصحيح من التكنولوجيات والنوع الصحيح من النُهُج لإكمال ما تفعله الطبيعة. ومن بين الأمثلة على مساهمات الطبيعة عمل الكائنات الدقيقة التي تنقلها التربة كي تتيح للنباتات الحصول على المغذيات الرئيسية، والبنية السليمة للتربة التي تشجع الاحتفاظ بالماء وإعادة شحن موارد المياه الجوفية، وخدمات تلقيح الأزهار، والإفتراس الطبيعي للآفات وما الى ذلك. وبتعبير آخر، الزراعة المستدامة تعني الاستخدام الحكيم لمدخلات خارجية أكثر سلامة وفي الوقت المناسب في الدورة الزراعية وبالكمية الصحيحة. والنهج المرتكز على مثل هذه المبادئ يمكن وصفه "بنهج النظام الإيكولوجي" لتكثيف إنتاج المحاصيل.

ويجب أن لا ننسى أن المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة وأسرهم يمثلون نحو 2.5 مليار شخص، ما يزيد على ثلث عدد سكان الأرض. ومن بين هؤلاء المزارعين غالبية السكان ناقصي التغذية في العالم. ولن نتمكن من زيادة انتاج الأغذية بصورة مستدامة من دونهم. بل في الحقيقة سيكونوا هم أكبر الرابحين من إدخال نهج النظام الإيكولوجي في الزراعة: فسوف يوفر من أموالهم التي ينفقونها على المدخلات الزراعية غالية الثمن، وهي أموال يمكنهم إعادة استثمارها في مزارعهم وغذاء أسرهم وصحتها وتعليمها.

إن الأمن الغذائي يوجد بالفعل حينما يحصل جميع السكان في جميع الأوقات على غذاء كافٍ وسليم ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية ويحقق أفضلياتهم الغذائية كي يعيشوا حياة ملؤها الحيوية والعافية. ولا يمكننا قول ذلك في أحيان كثيرة. حيث يمكن أن يزرع الناس الغذاء بأنفسهم، أو أن يكسبوا المال فيشتروا به غذاءهم. وفي مناطق الريف حيث تعدّ الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيس فان الانتاج المكثف للمحاصيل - وهو بؤرة تركيز هذه المقالة - يعني بكل وضوح خلق المزيد من الوظائف ومن ثم خفض مستويات الجوع.

ولكن ولسوء الحظ فانه حتى في البلدان ذات القطاع الزراعي المزدهر ثمة جوع في مناطق الريف: حيث لا يحصل كثير ممن لا أرض لديهم والعمال والأيتام والأرامل وكبار السن والسكان الأشد فقراً على الطعام الكافي. وحتى في الأسر الريفية ذات الدخل المنتظم يمكن أن يؤدي الجهل بشأن التغذية الجيدة الى وجود أطفال سيئي التغذية. ولذلك يجب كفالة حصول السكان الأشد احتياجاً على الغذاء من خلال برامج شبكات السلامة الاجتماعية مثل برامج التغذية المدرسية ومشروعات ضمان فرص التوظيف والحوالات النقدية والمعاشات التقاعدية.

وبما أن مشكلة كيفية إنتاج غذاء يكفي لإطعام تسعة ملايين شخص على نحو مستدام سوف لن تذهب من تلقاء نفسها، فانني أشجع الجميع على التفكر في المسائل التي ذكرت أعلاه. مع جزيل الشكر.

جاك ضيوف
المدير العام
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

9/8
مساندة البلدان
قبل حالات الطوارئ
وأثناءها وبعدها

يتضرر ملايين السكان كل عام جرّاء الكوارث الطبيعية والنزاعات والهزات الاقتصادية وكذلك بسبب الأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود. ولذلك تساند المنظمة البلدان والشركاء للتأهب لمواجهة التهديدات والطوارئ المتصلة بالأغذية والزراعة والاستجابة لها. ومنذ مايو/ أيار 2010 بدأت المنظمة تنفذ نشاطات لحالات الطوارئ والتأهيل في أنحاء العالم المختلفة بميزانية تقرب من 1.1 مليار دولار.

إن أعداد الكوارث الطبيعية في تصاعد مستمر كما باتت آثارها أكثر تدميراً، وقد كان من أسوأها في السنوات القليلة الماضية الزلزال الذي بلغت قوته 7.0 درجات الذي ضرب هايتي يوم 12 يناير/ كانون الثاني 2010. فقامت المنظمة بالاستجابة له على الفور من خلال توزيع المستلزمات الزراعية في الوقت المناسب لموسم الزراعة الربيعية بغية زيادة الانتاج المحلي من الأغذية. ومازالت المنظمة تواصل تقديم المساعدة للأسر من خلال مجموعة متنوعة من التدخلات ومنها على سبيل المثال مشروعات خلق فرص العمل في الريف والزراعة في المدن وإكثار البذور. كما عملت المنظمة يداً بيد مع الحكومة لوضع خطة استثمار مدتها ست سنوات من أجل استعادة القطاع الزراعي وتنميته. وبوصفها الوكالة الرائدة في مجال الزراعة الإنسانية تقوم المنظمة بتنسيق عمل قرابة 90 منظمة غير حكومية في القطر وأقامت بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعة فريق مهمات لتقديم الدعم للحكومة في وضع استراتيجيتها للأمن الغذائي وتنفيذها.

كذلك تقوم المنظمة بإدماج استراتيجيات إدارة مخاطر الكوارث ضمن أعمالها في حالات الطوارئ، وذلك بغية جعل المجتمعات المحلية أقوى قبل وقوع الكوارث وإكسابها قدرة أفضل على التكيف معها حين وقوعها ومساعدتها في الانتعاش بعدها. ففي هايتي تقدم المنظمة ووزارة الزراعة الدعم لإكثار وتوزيع أصناف البذور عالية الجودة. كما تشجع تطبيق العمليات الزراعية الجيدة التي تمتاز بالمرونة في مواجهة تقلبات المناخ مثل الزراعة في خطوط كنتورية وأساليب إقامة الحواجز العشبية والأسيجة بغية صيانة التربة ومنع الانزلاقات الطينية والانجراف. كما تقوم بانشاء مدارس تدريب المزارعين وإدماج أساليب التعامل مع تغير المناخ والحد من أخطاره في السياسات والبرامج والمؤسسات الزراعية.

”ففي هايتي تقدم المنظمة ووزارة الزراعة
الدعم لإكثار وتوزيع أصناف البذور عالية الجودة.“

وكانت قلة الأمطار في السنة الماضية في منطقة الساحل الأفريقية قد أدت الى جفاف مراعي الحيوانات وتسببت في تخفيض الانتاج الزراعي، خصوصاً في النيجر وتشاد. ولذلك تعمل المنظمة هناك من اجل توفير الأعلاف للحيوانات والبذور اللازمة لموسم الزراعة الذي يبدأ في حزيران 2010، وذلك إضافة الى تقديم دعم أطول مدى لمنظمات المزارعين وقطاع إنتاج البذور المحلي.

كما يمثل تقديم الدعم لإقامة أو إعادة بناء منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية جزءاً مهماً من عمل المنظمة أثناء النزاعات وما بعدها. ففي جنوب السودان تقدم المنظمة المساعدة لتقوية المؤسسات الحكومية الجديدة العاملة في مجال الزراعة والأمن الغذائي. وفي العراق أيضاً قام برنامج الطوارئ والتأهيل لدى المنظمة الى تنفيذ برامج تدريب مصممة لتعزيز المؤسسات الزراعية والمساعدة في تطوير التشريعات المتصلة بالزراعة.

وقد باتت تدخلات المنظمة في مجال الزراعة بالتنوع بصورة متصاعدة كما يجري توجيهها نحو تخفيض المعونات الغذائية. ففي زيمبابوي وكجزء من تدخل إنساني واسع النطاق ساعدت المنظمة في تحسين إنتاج المحاصيل من خلال الزراعة المحافظة على الموارد، وحماية الحيوانات بتحصينها ضد الأمراض، وإعادة بناء القطعان من خلال التلقيح الإصطناعي، وتحسين التغذية الأسرية من خلال توزيع البذور اللازمة لزراعة الحدائق المنزلية. ونتيجة لبرنامج توزيع بذور ومستلزمات واسع النطاق يرمي الى مساندة موسم الزراعة الرئيسي تولّت قيادته المنظمة والحكومة وساندها فيه عدد كبير من منظمات المجتمع المدني تمكن برنامج الأغذية العالمي من تحقيق خفض كبير في حجم برنامجه لتقديم المعونات الغذائية في هذا البلد.

كذلك بات تزايد تفشيات الأمراض الحيوانية والآفات النباتية العابرة للحدود وطوارئ السلامة الغذائية يشكل تهديداً كبيراً للسلسلة الغذائية البشرية. ولذلك وضعت المنظمة إطار إدارة أزمات السلسلة الغذائية الذي يدمج كل الخبرات المتاحة لديها من أجل مساعدة البلدان في الوقاية من هذه الأزمات والإنذار المبكر بوقوعها والاستجابة لها. ففي إندونيسيا مثلاً يقدم برنامج أنفلونزا الطيور الذي ينفذ في إطار مركز طوارئ الأمراض الحيوانية العابرة للحدود لدى المنظمة الذي بلغت تكلفته 45 مليون دولار مساعدةً للحكومة في تنفيذ مجموعة واسعة من النشاطات في مجالات الوقاية من مرض أنفلونزا الطيور ومراقبته والاستجابة له ومكافحته، إضافة الى أعمال البحوث والاتصال في هذا الشأن.

كما تعدّ الشراكات مفتاحاً للاستجابة لاحتياجات المنتفعين بصورة أفضل وعلى نحو أسرع. وقد تكاتف الاتحاد الأوروبي مع منظمة في 2009 لمحاربة الجوع المتصاعد في العالم ومعالجة الأزمة العالمية الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وذلك من خلال زيادة الانتاج الزراعي. فقد خصص مرفق الغذاء التابع للجماعة الأوروبية ما يزيد على 228 مليون يورو للمنظمة من اجل العمل في 28 بلداً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية كانت قد تضررت بصورة شديدة من ارتفاع تكاليف الأغذية والانكماش الاقتصادي العالمي. حيث تركز برامج العمل في هذا الاطار على تحقيق نتائج سريعة لكنها دائمة، وتستهدف الانتقال من تقديم معونات الطوارئ الى التنمية طويلة المدى، وذلك بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي في أحيان كثيرة. ويتمثل الهدف الرئيس في زيادة إنتاج الأغذية بنسبة 30 في المائة وتخفيض العجز الغذائي بما لا يقل عن شهرين الى ثلاثة أشهر لنحو 100000 أسرة من خلال تقديم البذور والتكنولوجيات. ففي أفغانستان ساهمت الأموال التي قدمها مرفق الغذاء التابع للجماعة الأوروبية في تدعيم وتقوية شركات البذور الخاصة من اجل زيادة الانتاج واستخدام البذور المعتمدة للقمح والمحاصيل الغذائية الرئيسية الأخرى. وفي جمهورية الكنغو الديمقراطية ينصبّ التركيز على تحسين الحصول على المعلومات المتصلة بالأمن الغذائي وتقوية الخبرات الفنية القطرية في مجالات إنتاج المنتوجات الزراعية وتخزينها وتجهيزها وتسويقها، إضافة الى تحسين شبكة الطرق في المناطق الريفية لمساعدة المزارعين في نقل منتوجاتهم الى الأسواق.

غير أن عمل المنظمة لمساعدة المزارعين وصيادي الأسماك وسكان الغابات ومربي الثروة الحيوانية وأسرهم في التعافي من آثار الأزمات يجري تمويله كلياً من مساهمات طوعية، ولذلك فانه يحتاج الى مساندة دائمة لتدعيم جهود شركاء المنظمة في حماية واستعادة سبل المعيشة المرتكزة على الزراعة في حالات الطوارئ.

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة موقع
www.fao.org/emergencies

أبرز الإنجازات

أول استخدام واسع النطاق لمبيد حيوي
يقود لاحتواء تفشّي الجراد الصحراوي

تم احتواء تفشّي واسع للجراد الأحمر الذي كان يهدد المحاصيل في جمهورية تنزانيا المتحدة، وذلك باستخدام المبيد الحيوي "العضلة الخضراء" Green Muscle®، وكانت تلك أول مرة يستخدم فيها هذا المبيد على نطاق واسع. فقد قامت المنظمة في معرض استجابتها لنداء وجهته لها البلدان الواقعة في وسط وجنوبي أفريقيا بتيسير معالجة محمية طبيعية معرّضة من ناحية إيكولوجية تبلغ مساحتها 10000 هكتار. علماً بأن هذا المبيد الحيوي يقتل الجراد والجنادب فحسب وهو غير سام لبني البشر ولا يؤذي البيئة. وقد أدت الحملة الى منع وقوع كارثة محصولية كان يمكن أن يتضرر بها نحو 15 مليون شخص في تلك المنطقة. وكانت جمهورية تنزانيا المتحدة أكثر البلدان عرضة للخطر نظراً لوجود اكبر تفشيات الجراد فيها. وقد قامت المنظمة بتنظيم وتنسيق هذه الحملة بالتعاون مع المنظمة الدولية لمكافحة الجراد الأحمر في وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي.

\يونيو/حزيران 2009

هيئة الدستور الغذائي
تقرّ تدابير جديدة لسلامة الأغذية

أقرّت هيئة الدستور الغذائي في دورتها الثانية والثلاثون التي عقدت في روما 30 معياراً وقانون ممارسات وخطاً توجيهياً دولياً جديداً من شأنها تحسين سلامة الأغذية في أنحاء العالم المختلفة. فقد شارك ممثلو 125 بلداً في الاجتماعات وأقرّوا ضمن أشياء أخرى تدابير تتصل بمادة الأكريلاميد المسرطنة للبشر التي تنتج في الأغذية الغنية بالكربوهيدرات المقلية والمحمّصة والمخبوزة، وتوجيهات للبلدان المنتجة للبن بشأن السم الفطري أوكراتوكسين A، ومعايير للسلمونيلة وأنواع البكتيريا الأخرى في بودرة حليب الأطفال الرضع فوق سن ستة أشهر، إضافة الى مادة الليستيريا في الأغذية الجاهزة للأكل والهيدروكربونات العطرية التي تنتج أثناء تدخين الأغذية وتجفيفها.

\يوليو/ تموز 2009

مدير عام المنظمة يمتدح مبادرة مجموعة الدول الثمانية الكبرى للأمن الغذائي وقيمتها 20 مليار دولار

تمخض اجتماع مجموعة الدول الثمانية الكبرى الذي عقد في لاكويلا بإيطاليا عن مبادرة للأمن الغذائي بقيمة 20 مليار دولار. وقد أثنى مدير عام المنظمة جاك ضيوف على المبادرة واصفاً إياها بأنها تحوّلٌ مشجع في مجال السياسات من شأنه أن يساعد الفقراء والجياع على إنتاج غذائهم بأنفسهم. حيث ترمي البلدان الأعضاء في قمة مجموعة الدول الثمانية الكبرى الى إنفاق المبلغ المذكور خلال ثلاث سنوات على التنمية الزراعية المستدامة. وقد أعرب الدكتور ضيوف في كلمة له ألقاها في القمة عن ثقته في عزم هذه البلدان على مواصلة دعمها للمبادرة لأسباب أخلاقية واقتصادية، وكذلك من اجل كفالة تحقيق السلام والأمن في العالم.

\يوليو/ تموز 2009

المنظمة تتولى دور الوسيط في أول اتفاقية عالمية بشأن تدابير دولة الميناء

تولت المنظمة دور الوسيط في محادثات عقدت مع 91 بلداً وأسفرت عن إبرام أول اتفاقية عالمية من نوعها بشأن تدابير دولة الميناء ترمي الى مكافحة الصيد غير القانوني للأسماك. حيث تهدف الاتفاقية بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه إلى إغلاق موانئ الصيد أمام المراكب الضالعة في الصيد غير القانوني. فمن شأن هذا الإجراء ردع الصيادين من الانخراط في هذه النشاطات التي تلحق الضرر بإنتاجية المصايد وتخلق مشاكل أمام السكان الذين يعتمدون في معيشتهم عليها. كما تتضمن الاتفاقية نصوصاً تدعو الى تقديم العون والمساندة للبلدان النامية من أجل تنفيذ الاتفاقية.

\سبتمبر/ أيلول 2009

سفراء جدد لدى المنظمة من بينهم بيار كاردان وكارل لويس

قامت المنظمة بتعيين خمسة من السفراء فوق العادة وسفراء النوايا الحسنة الجدد من أجل المساعدة في ترويج رؤية المنظمة لعالمٍ متحررٍ من الجوع. فقد تم تعيين السيدة الأولى للجمهورية الدومينيكية مارغريتا سيدينيو دي فيرنانديز ومصمم الأزياء الفرنسي بيار كاردان ونجم الرياضة الأمريكي كارل لويس والمغنية وكاتبة الأغاني الإندونيسية آنغون والمغنية وكاتبة الأغاني الكولومبية فاني لو. حيث يستخدم سفراء المنظمة الكثيرون شهرتهم لزيادة التوعية بمشكلة وجود ما يزيد على مليار جائع في العالم وتشجيع المعجبين بهم ورفقائهم على تقديم التبرعات لدعم مشروعات لإنتاج الأغذية في المجتمعات المحلية.

\سبتمبر/ أيلول 2009

المنظمة تدعّم دور الغابات في محاربة تغير المناخ

عقد المؤتمر العالمي للغابات اجتماعه في بوينس أيرس بالأرجنتين تحت رعاية المنظمة، حيث التقى ما يزيد على 700 مشارك من 160 بلداً لبحث موضوعات تغير المناخ والتنمية المستدامة والطاقة الحيوية، بالاضافة الى مواضيع أخرى ذات صلة بالغابات. وقامت المنظمة وبعض الشركاء الآخرين بإطلاق نظام رصد عالمي للغابات يرتكز على صور التوابع الفضائية من أجل المساعدة في تقدير المعدلات الحالية والسابقة لإزالة الغابات وزراعتها. ومن المؤمل أن يساعد النظام البلدان النامية، من خلال إتاحة بيانات جاهزة للاستخدام، في تخفيض انبعاثات الكربون الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات لديها، وتحسين جهود الصيانة، إضافة الى تحسين سبل المعيشة والأمن الغذائي فيها.

\أكتوبر/ تشرين الأول

منتدى خبراء رفيع المستوى
يناقش كيفية إطعام العالم في 2050

من المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم بحلول 2050 بمقدار 2.3 مليار ليصل الى 9.1 مليار نسمة. وتعتقد المنظمة أنه على الرغم من وجود تحدياتٍ لا يستهان بها في مجالات انتاج الأغذية والحصول عليها معاً بما فيها التعامل مع آثار تغير المناخ والطاقة الحيوية سيكون في مقدور العالم أن يطعم نفسه. وقد استبقت المنظمة انعقاد مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي بتنظيم منتدى شارك فيه ما يزيد على 300 خبير مرموق من مجتمع الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص لبحث كيفية إطعام العالم في 2050. حيث ناقش أعضاء لجان خبراء المنتدى مسائل منها الطلب على الأغذية والموارد الطبيعية المتاحة كالأراضي والمياه وزيادة غلال المحاصيل والاحتياجات من الاستثمارات والقضاء على الفقر.

\أكتوبر/ تشرين الأول 2009

عدد السكان الجياع تجاوز المليار:
تقرير الجوع

ارتفع عدد السكان ناقصي التغذية في العالم الى 1.02 مليار. وأشار التقرير السنوي بشأن الجوع "حالة انعدام الأمن الغذائي" الذي أصدرته المنظمة بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي في 2009 الى أن أزمة الأغذية والأزمة الاقتصادية العالمية تسببتا في زيادة حادة في عدد الجياع، وأنهما تؤثران بصورة أكبر على السكان الأشد فقراً في البلدان النامية. وقد وصف مدير عام المنظمة جاك ضيوف هذه الزيادة بأنها لا يمكن السكوت عليها، داعياً قادة العالم الى إبداء الإرادة السياسية القوية اللازمة لاستئصال شأفة الجوع.

\أكتوبر/ تشرين الأول 2009

إعادة تشكيل لجنة الأمن الغذائي العالمي
بغية معالجة الجوع المتصاعد

جرت إعادة تشكيل لجنة الأمن الغذائي العالمي لدى المنظمة في وقت يزداد الجوع في العالم سوءاً. ومن المؤمل ان تجعل إعادة التشكيل هذه اللجنة أكبر ميدان دولي رئيسي شامل لدراسة وتنسيق والتقاء السياسات الرامية للقضاء على الجوع وكفالة الأمن الغذائي. فقد باتت اللجنة بعد إعادة تشكيلها تضم الى جانب البلدان الأعضاء بالمنظمة والبلدان الأعضاء في الأمم المتحدة بعض وكالات الأمم المتحدة كالصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وفريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمي الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الاقليمية ومنظمة التجارة العالمية، بالاضافة الى مؤسسات البحوث الزراعية الدولية. ولا تشمل اللجنة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى التي تعمل في مجال الأمن الغذائي والتغذية فحسب، بل تضم كذلك ممثلين عن السكان المتضررين بفعل انعدام الأمن الغذائي. وستكون أبواب اللجنة مفتوحة أيضاً أمام القطاع الخاص والصناديق الخيرية. وستتلقى اللجنة مشورة علمية وتقنية من فريق خبراء رفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي والتغذية، وذلك كي تكون قادرة على صنع قرارات موضوعية ومبنية على علم.

\أكتوبر/ تشرين الأول 2009

يوم الأغذية العالمي يركز على الأمن الغذائي أثناء الأزمات

بعد مرور أربعة وستين عاماً على إنشاء المنظمة، ركزت فعاليات يوم الأغذية العالمي في روما على تحقيق الأمن الغذائي في أوقات الأزمات. فقد حث مدير عام المنظمة جاك ضيوف في خطابه السنوي بمناسبة يوم الأغذية العالمي القادة في العالم على العمل سويةً من أجل القضاء على الجوع والإقرار بالحاجة الماسة لمزيد من الاستثمارات في قطاع الزراعة. ونبه الدكتور ضيوف الى أن مبلغ 44 مليار دولار اللازمة لتدعيم التنمية الزراعية يعدّ مبلغاً صغيراً إذا ما قورن بمبلغ 365 مليار دولار الذي أنفق على الزراعة في 2007 وحده في البلدان الغنية، كما يعدّ مبلغاً تافهاً إذا قورن بمبلغ 1340 مليار دولار الذي ينفق كل عام على التسلح، أو بتريليونات الدولارات التي استخدمت لدعم القطاع المالي. كذلك قال البابا بينيدكت السادس عشر في رسالة وجهها الى احتفالات يوم الأغذية العالمي أنه لا يمكن التغلب على مأساة الجوع إلا بإزالة الأسباب الهيكلية التي تؤدي الى نشوئه وتشجيع التنمية الزراعية في البلدان الأكثر فقراً.

\أكتوبر/ تشرين الأول

مدير عام المنظمة يضرب عن الطعام تضامناً مع السكان الجوعى في العالم

عشية انعقاد مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، دعا مدير عام المنظمة جاك ضيوف الناس في أنحاء العالم للإضراب عن الطعام تعبيراً عن مساندتهم للمليار شخص الذين يعانون من الجوع المزمن في العالم. وانضم هو أيضاً الى الاضراب الذي دام 24 ساعة، وانضم اليه كذلك الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ورئيس بلدية روما. وكان الدكتور ضيوف يأمل أن تؤدي هذه الإيماءة الى زيادة التوعية والضغط على من بيدهم تغيير هذا الوضع. وقد أدى الدكتور ضيوف عمله في ردهة مقر المنظمة ونام تلك الليلة على فرشة مؤقتة من الإسفنج مرتدياً قبعة صوفية ومعطفاً فوق بيجامته كي يحتفظ بدفئه في المبنى الخالي من التدفئة.

\نوفمبر/ تشرين الثاني 2009

مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي الذي عقد في روما يرمي لاستئصال الجوع

عقدت المنظمة مؤتمر قمة عالمي حول الأمن الغذائي في محاولة منها لتشجيع إيجاد إرادة سياسية قوية وحشد استثمارات كبيرة، وكذلك الإيحاء للعالم بضرورة مضاعفة الجهود القطرية والدولية للقضاء على الجوع. وقد حضر القمة ستة من قادة الدول و191 وزيراً يمثلون 182 بلداً بالاضافة الى المجموعة الأوروبية. وعلى الرغم من أن الإعلان الصادر عن القمة لم يتضمن غايات محددة لزيادة الاستثمارات أو مواقيت نهائية محددة، فقد أسفر عن تعهدات مهمة بمعاونة الجهود المبذولة للقضاء على الجوع. كما اعترفت القمة بالتهديد العاجل الذي يفرضه تغير المناخ على الأمن الغذائي، ووافقت على ضرورة بذل جهود استباقية إيجابية للتخفيف من آثاره، مع إيلاء عناية خاصة للمنتجين الزراعيين الصغار والمجتمعات المعرّضة.

\نوفمبر/ تشرين الثاني 2009

> أبرز الإنجازات

إقرار برنامج العمل والميزانية

أقر مؤتمر البلدان الأعضاء بالمنظمة التي يبلغ عددها 192 بلداً برنامج عمل جديد يرتكز على النتائج. كما وافق المؤتمر على زيادة الميزانية العادية للمنظمة التي يجري تمويلها من المساهمات التقديرية وذلك بنسبة 7.6 في المائة حتى وصلت الى 1.005 مليار دولار، من ضمنها خطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة. ومن المقرر ان يستخدم برنامج العمل مبلغاً قياسياً هو 1.2 مليار دولار من المساهمات الطوعية التقديرية.

\نوفمبر/ تشرين الثاني 2009

برنامج جديد متعدد الجهات المانحة للتخفيف من آثار تغير المناخ

أعلنت المنظمة خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عقد في كوبنهاجن عن برنامج جديد للتخفيف من آثار تغير المناخ من شأنه تشجيع الزراعة المستدامة منخفضة الانبعاثات في البلدان النامية على مدى الخمسة أعوام القادمة. وسيتم تمويل البرنامج من متبرعين عديدين على رأسهم فنلندا بمساهمة قدرها 60 مليون دولار. يذكر أن الزراعة في الوقت الحالي تتحمل مسؤولية إطلاق نحو 14 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وذلك بالرغم من أن في مقدورها خفض انبعاثاتها الذاتية الضارة وخفض غازات الاحتباس الحراري عموماً من خلال إزالة ثاني أكسيد الكربون من الجو وحبسه في التربة والنباتات. حيث يرمي البرنامج الى استخدام العمليات الحالية المعروفة بخفضها للانبعاثات ولها تأثير إيجابي بالحد من الجوع والفقر. كما سيقوم ببناء قاعدة بيانات عالمية ضرورية بشأن الانبعاثات الحالية والمقررة لغازات الاحتباس الحراري حسب السلعة الزراعية والقطر والإقليم.

\ديسمبر/ كانون الأول 2009

التقديرات الأكثر شمولاً حتى الآن للموارد الحرجية

نشرت المنظمة تقديراتها الجديدة للموارد الحرجية في العالم 2010، وتعدّ التقديرات المراجعة الأكثر شمولاً حتى تاريخه لموارد الغابات حيث تغطي 233 بلداً ومنطقة. ومن بين الاستنتاجات الرئيسة التي خرجت بها التقديرات أن إزالة الغابات في العالم، وهي في الأساس من أجل تحويل الغابات الاستوائية الى أراضٍ زراعية، قد انخفضت خلال العشر سنوات الأخيرة، بالرغم من أنها مازالت مستمرة بمعدلات مرتفعة مخيفة في بلدان كثيرة. كما ان نحو 13 مليون هكتار من الغابات في العالم قد جرى تحويلها لاستعمالات أخرى أو فقدت لأسباب طبيعية سنوياً خلال الفترة 2000 الى 2010، وذلك مقارنة مع 16 مليون هكتار سنوياً خلال التسعينات.

\مارس/ آذار 2010

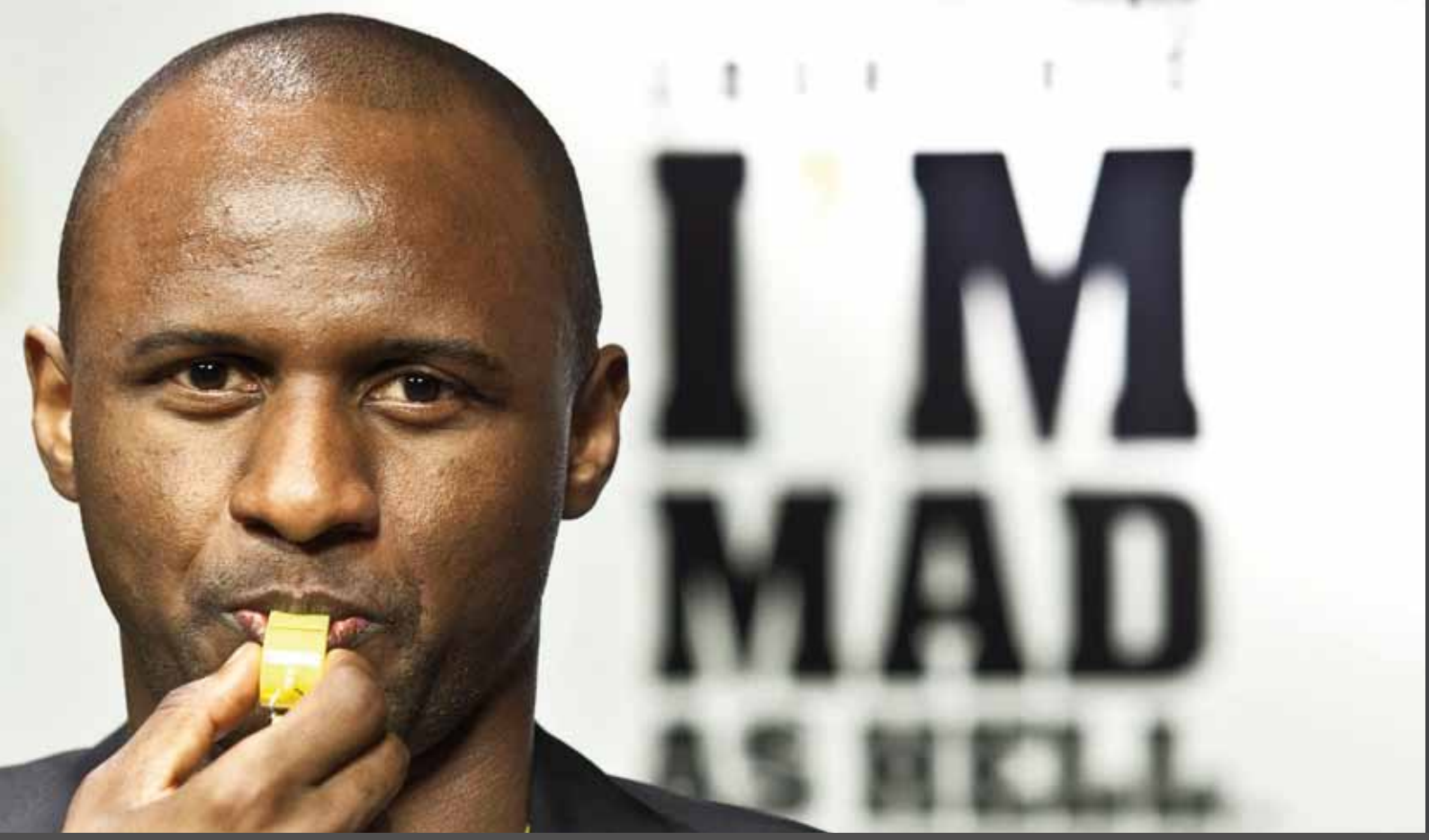

> أبرز الإنجازات

مشروع المليار جائع
يكتسي صبغة عالمية

أطلقت المنظمة حملة اتصال كبيرة وعريضة على الانترنت على موقع www.1billionhungry.org، وذلك كجزء من جهودها الرامية لزيادة التوعية وحشد الإرادة السياسية اللازمة لاستئصال شأفة الجوع. وكان قد جرى الإعلان أول مرة عن العريضة خلال مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2009. ويستخدم مشروع المليار جائع صوراً مؤثرة لتوضيح الجوع في أبشع صوره. حيث تؤدي صفارة صفراء اللون دور أيقونة تشجع الناس على إطلاق الصافرة ضد الجوع. وتدعو العريضة التي كان من المزمع تقديمها الى الأمم المتحدة الحكومات لوضع إزالة الجوع على رأس سلّم أولوياتها. وتأمل المنظمة أن تنتشر العريضة من خلال المواقع الإعلامية الاجتماعية مثل Facebook و Twitter و YouTube.

\مايو/ أيار 2010

إصلاحات المنظمة
تتقدم بقوة وسرعة متزايدتين

كان برنامج شامل لإصلاح الهيكل التنظيمي وتغيير الثقافة في المنظمة قد بدأ في 2008. وقد أدت إعادة هيكلة المنظمة وتفويض صلاحيات صنع القرارات في مقرها الرئيسي الى إيجاد هيكلية أكثر سلاسة وأكثر قدرة على الاستجابة للحاجات، كما خفضت التكاليف. ومازال تحديث وتبسيط العمليات الإدارية والعملياتية مستمرين. كما يتيح تحسين العمل الجماعي في الداخل وبناء شراكات متينة في الخارج، الى جانب النهوض بمستوى البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وزيادة الحكم الذاتي لمكاتب المنظمة الميدانية، القدرة على الاستجابة بسرعة حيثما كانت الاحتياجات أكبر. وبالنظر الى أن المنظمة في الأساس منظمة ترتكز على المعرفة فان الاستثمار في الموارد البشرية يتصدر قائمة الأولويات. وقد جرى التأسيس لبناء القدرات بما في ذلك برنامج قيادة ونقل الموظفين وبرنامج جديد للموظفين المهنيين المبتدئين. كما جرى تصميم وسائل لإدارة أداء الأفراد، إضافة الى تعيين مسؤول أخلاقيات ومكتب مستقل للتقييم، من أجل تحسين الأداء من خلال التعليم وتعزيز الإشراف العام.

\2010-2009

المنظمة بالأرقام

الأعضاء

تضم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التي تعدّ منظمة حكومية دولية في عضويتها 192 بلداً، ومنظمةً واحدة هي المجموعة الأوروبية.

الحوكمة

يلتقي مندوبون من جميع البلدان الأعضاء كل سنتين في مؤتمر المنظمة من اجل استعراض العمل الذي تم تنفيذه وإقرار ميزانية جديدة. حيث ينتخب المؤتمر مجموعة صغيرة تتكون من 49 بلداً عضواً تعرف بالمجلس لتحكم نشاطات المنظمة بالتناوب مدة ثلاث سنوات. كما يقوم المجلس بانتخاب مدير عام مدة ولايته ست سنوات. وقد كان المدير العام الحالي الدكتور جاك ضيوف السنغالي الجنسية قد بدأ ولايته الثالثة في يناير/ كانون الثاني 2006.

الإدارات

تتكون المنظمة من سبع إدارات: إدارة الزراعة وحماية المستهلك، إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، إدارة الغابات، إدارة خدمات المنظمة والموارد البشرية والشؤون المالية، الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة وإدارة التعاون الفني.

المكاتب

تحتفظ المنظمة الى جانب مقرها الرئيسي في روما بحضورٍ في ما يزيد على 130 بلداً. حيث تضم منظومة المكاتب الميدانية خمسة مكاتب إقليمية و11 مكتباً إقليمياً فرعياً وفريقين متعددي التخصصات و 74 مكتباً قطرياً (عدا عن المكاتب القطرية التي تستضيفها المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية) وثمانية مكاتب تضم مسؤولين فنيين/ ممثلين للمنظمة، وذلك إلى جانب 36 بلداً مغطّى من خلال صيغ اعتماد متعددة. وتمتلك المنظمة كذلك خمسة مكاتب اتصال وأربعة مكاتب إعلامية في البلدان المتقدمة.

الموظفون

كان لدى المنظمة بتاريخ 1 مايو/ أيار 2010 نحو 1736 موظفاً مهنياً (من بينهم مسؤولون مهنيون قطريون) و1905 موظفاً مساندا. وهؤلاء هم الموظفون الدائمون والموظفون ذوو التعيينات المستمرة فحسب. ويعمل نحو ثلثي الموظفين في المقر الرئيسي في روما، بينما يعمل الباقون في مكاتب المنظمة المنتشرة في أنحاء العالم.

البرنامج الميداني

استخدمت المشروعات التي تتلقى مساعدة من المنظمة 647.1 مليون دولار قدمتها الوكالات المتبرعة والحكومات في تنفيذ مشروعات التنمية الزراعية والريفية وحالات الطوارئ. وأخذ نحو 82.1 في المائة من تمويلات البرنامج الميداني من صناديق الائتمان القطرية. كما ساهمت المنظمة في نفس العام بنحو 9.2 في المائة (66.4 مليون دولار) قدمتها ميزانية البرنامج العادي، وذلك من خلال برنامج التعاون الفني وبرامج الأمن الغذائي القطرية والإقليمية لديها.

التمويل والإنفاق

يجري تمويل برنامج العمل الكلي للمنظمة من مساهمات تقديرية ومساهمات طوعية. والمساهمات التقديرية هي مساهمات البلدان الأعضاء التي يحددها مؤتمر المنظمة الذي يعقد كل عامين. وقد بلغت ميزانية المنظمة العادية للعامين 2010-2011 نحو 1.005 مليار دولار. حيث تستخدم المساهمات الطوعية التي يقدمها الأعضاء والشركاء الآخرون في تمويل المساعدات الفنية والطارئة التي تقدم للحكومات (ومن ضمنها التأهيل)، الى جانب التمويل المباشر لعمل المنظمة الأساسي. ومن المتوقع أن تصل المساهمات الطوعية في 2010-2011 نحو 1.2 مليار دولار.

وتغطي هذه الميزانية الكلية الأعمال الفنية الأساسية والتعاون والشراكات التي تقود الى تحقيق نتائج غذائية وزراعية، والمهام الأساسية، ومنظومة المكاتب القطرية، والنفقات الرأسمالية والأمنية والادارية.

1.000.000.000
PEOPLE
LIVE IN CHRONIC
HUNGER AND
I'M
MAD
S HELL.
1BILLIONHUNGRY.ORG
E PETITION TO END HUNGER

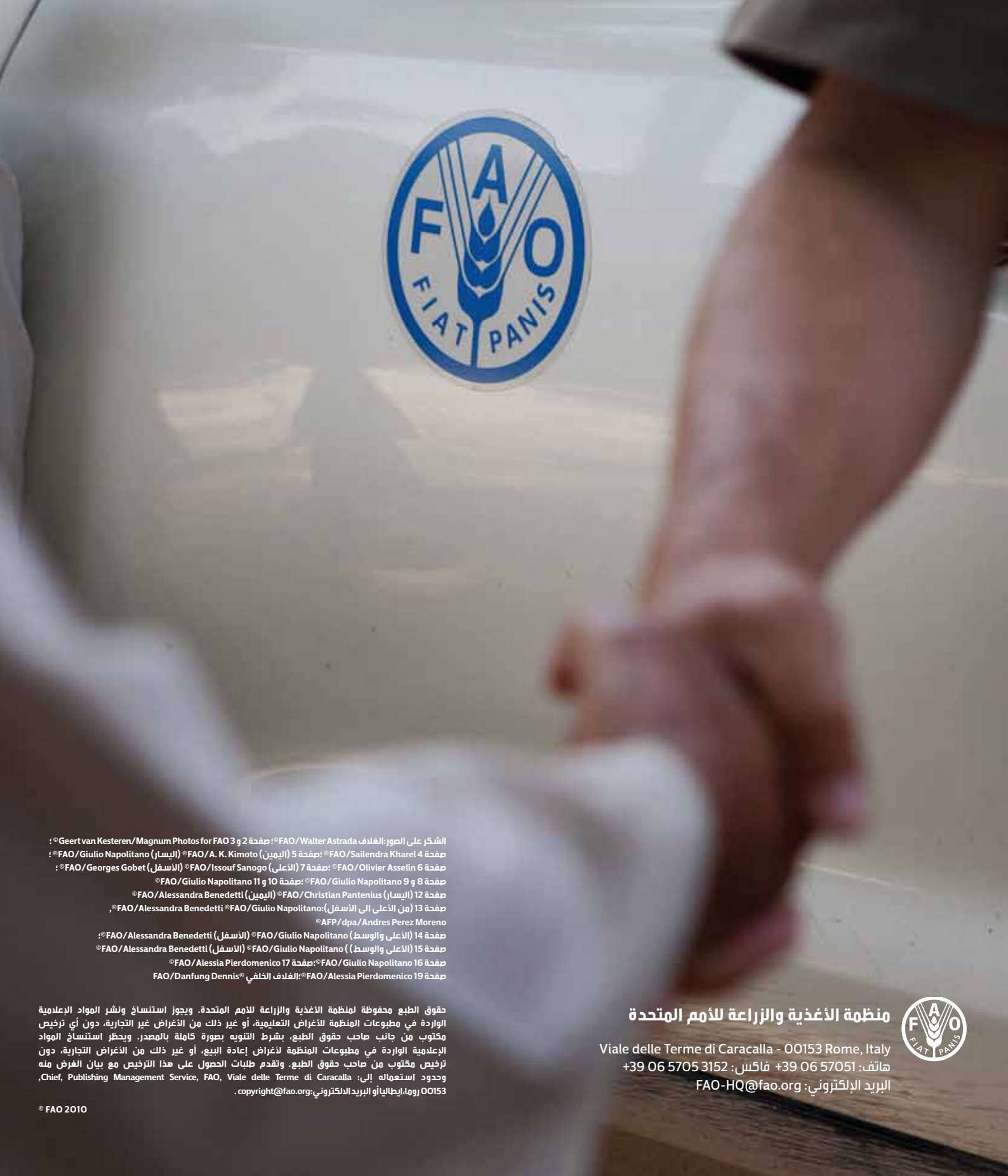

الشكر على الصور: الغلاف FAO/Walter Astrada©؛ صفحة 2 و 3 Geert van Kesteren/Magnum Photos for FAO©؛
صفحة 4 FAO/Sailendra Kharel©؛ صفحة 5 (اليمين) FAO/A. K. Kimoto© (اليسار) FAO/Giulio Napolitano©؛
صفحة 6 FAO/Olivier Asselin©؛ صفحة 7 (الأعلى) FAO/Issouf Sanogo© (الأسفل) FAO/Georges Gobet©؛
صفحة 8 و 9 FAO/Giulio Napolitano©؛ صفحة 10 و 11 FAO/Giulio Napolitano©
صفحة 12 (اليسار) FAO/Christian Pantenius© (اليمين) FAO/Alessandra Benedetti©
صفحة 13 (من الأعلى الى الأسفل): FAO/Giulio Napolitano© FAO/Alessandra Benedetti©,
AFP/dpa/Andres Perez Moreno©
صفحة 14 (الأعلى والوسط) FAO/Giulio Napolitano© (الأسفل) FAO/Alessandra Benedetti©؛
صفحة 15 (الأعلى والوسط) FAO/Giulio Napolitano© (الأسفل) FAO/Alessandra Benedetti©
صفحة 16 FAO/Giulio Napolitano©؛ صفحة 17 FAO/Alessia Pierdomenico©
صفحة 19 FAO/Alessia Pierdomenico©؛ الغلاف الخلفي FAO/Danfung Dennis©

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى: Chief, Publishing Management Service, FAO, Viale delle Terme di Caracalla, 00153 روما، ايطاليا أو البريد الالكتروني: copyright@fao.org.

© FAO 2010

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

Viale delle Terme di Caracalla - 00153 Rome, Italy
هاتف: 57051 06 39+ فاكس: 3152 5705 06 39+
البريد الإلكتروني: FAO-HQ@fao.org